

المهذب

[397] عيب، أو يعتقه إن كان مملوكا، أو يوقفه إن كان مما يصح أن يوقف، فإنه يرجع بأرشف العيب لأنه آيس من الرد، هذا إذا باعه. فأما إن وهبه ثم علم بالعيب فليس له الرجوع (1) لأنه مما لم يئأس من الرد لأنه يمكن رجوعه فيه فيرده على بائعه. وإذا ابتاع إنسان من غيره عبدا، فأبق منه، فإن كان الابق كان به قبل البيع فهو عيب يوجب الرد إلا أن يكون المشتري لا يمكنه رد العبد ما دام آبقا، وليس له الرجوع أيضا مع هذه الحال بأرشف العيب لأنه لم يئأس من الرد، فإن رجع الآبق رده على بائعه. وإن لم يرجع وهلك في الابق كان له الرجوع عليه بأرشف العيب. وإذا لم يكن الابق ثابتا قبل البيع فهو حادث عند المشتري فلا يجب له الرد، ولا الرجوع بالأرشف. وإن اشترى عبدا ثم وجد به عيبا مثل برص، أو جذام أو غير ذلك ثم أبق العبد قبل أن يرده، فإن كان الابق عند البائع فرده غير ممكن في الحال، ولا يرجع بأرشف العيب، وإن كان الابق حادثا فقد حدث به عيب عنده فلا يجوز له رده، وله أن يرجع بأرشف العيب في الحال. ومن اشترى شيئا وقبضه ثم وجد به عيبا كان عند البائع، وحادث به عنده عيب آخر، لم يجز له الرد إلا برضاء البائع، فإن رضي ورده لم يكن له مطالبته بالأرشف. فإن ابتاع عبدا واعتقه أو قتله أو مات حتف أنفه أو وقف ثم وجد به عيبا كان له الرجوع بأرشف العيب على البائع وكذلك الحكم إذا ابتاع طعاما فأكله ثم علم إنه كان به عيب في أن له الرجوع بالأرشف. وكذلك الحكم إذا ابتاع ثوبا فصبغه، أو قطعه ثم وجد به عيبا فإن له الرجوع بالأرشف. فإن اشترى دابة، أو ثوبا فركب الدابة. أو لبس الثوب بعد علمه بالعيب لزمه فإن ركب الدابة لسقيها أو ليردها لم يلزمه على ذلك الركوب شيء.

(1) أي بالأرشف.